المحاضرة الثامنة: الجهود الجزائرية بعد الاستقلال لنصرة القضية الفلسطينية

عهد الرئيس الشاذلي بن جديد 1979 – 1992

بعد تولي الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية الجزائرية ما انفك يهتم بهذه القضية اهتماماً بالغاً، بل أن تعامله معها جاء امتداداً طبيعياً لتعامل بومدين معها قبله، ولم يلبث بن جديد أن اتم العام في رئاسة الدولة حتى تكررت لقاءاته مع معظم القيادات والكوادر الفلسطينية (ياسر عرفات، أبو إياد، جورج حبش، نايف حواتمة..)، وكان أهمها هي تلك التي جمعته بالزعيم ياسر عرفات والرئيس السوري حاظ الأسد بمناسبة الذكرى 25 لاندلاع ثورة نوفمبر 1954م، وخلال هذه المناسبة تعرفا الضيفان على جورج مارشاي رئيس الحزب الشيوعي الفرنسي.

وللإشارة، فإنه في خضم تلك الأزمات، وخلال مجريات الاتصالات المصرية–الإسرائيلية وصل الرئيس بن جديد إلى السلطة في الجزائر في شهر فبراير 1979، وكان انضمام الجزائر رسمياً إلى دول المعارضة في 16 نوفمبر 1978م، وهو ما أكده مؤتمر طرابلس المنعقد في ديسمبر 1978، ولقد عبر بن جديد عن معارضته لمعاهدة كامب ديفيد بقوله: "...ان الجزائر ضد سياسة الانهزام والحلول الجزئية" ، كما أدان الشاذلي بن جديد سياسة الحكومة المصرية التي تحاول من خلال توطيد علاقاتها مع الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أن تكون وصية على الشعب الفلسطيني، ولقد عبرت هذه المواقف الشاذلية بحق عن مدى تواصل الخط البومديني في الموقف الجزائري من مبادرة السادات للسلام .

وإذا كانت اتفاقية كامب ديفيد قد حققت انتصاراً سياسياً باهراً لأمريكيا، وفي نفس الوقت انتصارا أمنياً لإسرائيل، فإنها بالمقابل اعتبرتها الدول العربية نكسة كبرى للأمة العربة عامة وللقضية الفلسطينية خاصة. وهنا، وعلى غرار الدول العربية الأخرى، قامت الجزائر بإدانة ومعارضة معاهدة السلام جملة وتفصيلاً كون المسألة من أولى الأولويات في سياستها الخارجية، وأكثر من ذلك قاطعت الجزائر اجتماع الجامعة العربية للوزراء العرب يوم 27 مارس 1978 المنعقد في العاصمة المصرية تضامناً مع دول الرفض .

وفي إطار البحث عن المسائل المختلفة لحل الأزمة الفلسطينية أرسلت الحكومة الجزائرية أحمد طالب الإبراهيمي يوم 09 سبتمبر 1980 إلى المملكة العربية السعودية للتباحث مع ولي عهد المملكة حول الحلول الممكنة لهذه القضية، فأقر الأمير فهد أن الأزمة الفلسطينية يجب أن تعالج في إطار فلسطيني وأن الجهاد من أجل تحرير القدس لا يعني بالضرورة استخدام السلاح، أما الجزائر من جهتها فقد أكدت أنه من بين الحلول الناجعة لتحرير القدس هو تطبيق قرارات منظمة الأبيب والتي من بينها رفع سعر برميل النفط .

وفي نفس الاتجاه أكد الشاذلي بن جديد في حديث صحفي أجراه مع جريدة لوموند الفرنسية بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لاندلاع الثورة الجزائرية المظفرة بخصوص القضية الفلسطينية، أنه لا يمكن إيجاد حلاً للمشكلة إذا حصل تجاهلاً للأطراف المعنية، وصرّح قائلاً: "إن القضية الفلسطينية هي جوهر المشكل واحتلال أراضي دول عربية مجاورة هو نتيجة لهذا المشكل" ، وعن اتفاقيات كامب

ديفيد استرسل في حديثه لجريدة لوموند قائلاً: "نعم لقد عارضنا تلك الاتفاقيات، لأننا لا نؤمن بجدوى الحل الجزئي وهو ما قام به السادات، إننا نعتقد بأنها سلم مبتورة تمت على حساب الفلسطينيين" .

إن السلم في الشرق الأوسط في نظر "الجبهة القومية للصمود والتصدي" لا يكمن في الاستسلام، ولا يتحقق بشهادة الرضى التي تمنحها إسرائيل، ولا بالتنازلات المهينة كما يعتقد السادات ومن سار على شاكلته، فالسلم الحقيقي يتطلب كفاحاً عربياً موحداً يقوم على مبادئ واضحة وثابتة، إن تجاهل المقاومة الفلسطينية كما أكد المسؤولون الجزائريون لا يعني السلم بل العكس من ذلك تماماً فإن محاولة تصفيتها والقضاء عليها معناه استمرار الحرب، ومن هذا المنطلق فلا ينبغي أن يكون كفاح الشعب الفلسطيني محل مساومة، فمن خلال هذا الكفاح لا يتقرر بقاء الشعب فقط بل مصير الأمة العربية قاطبة، وعليه فإن الجزائر حذرت وأكدت أن كل مناورة تستهدف التضحية بالمقاومة الفلسطينية وبمنظمتها الطلائعية (منظمة التحرير الفلسطينية) محكوم عليها بالفشل الذريع .

وإذا كانت جبهة الصمود والتصدي قد تشكلت كرد فعل عربي على زيارة السادات للقدس، فإن مواجهة ما ترتب عن هذه الزيارة من آثار سلبية على المستوى العربي عموماً وعلى المستوى الفلسطيني خصوصاً ليس ممكناً إلا إذا واجهت هذه الجبهة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء السلوك الجديد الذي انتهجه السادات، وتلك الأسباب يمكننا حصرها في الضعف الذي أصاب الصف العربي ، ولا يمكن معالجته إلا في الإطار الإسلامي الذي يعبر بصدق عن مطامح الشعب العربي، وهو ما أكده الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد خلال الكلمة التي ألقاها خلال المؤتمر الخامس لجبهة الصمود والتصدي في مدينة بنغازي الليبية المنعقد في الفترة الممتدة من 16 إلى 18 سبتمبر 1981 والتي وصف فيها الصراع العربي الإسرائيلي قائلاً: "إن معركة الأمة العربية معركة حضارية ومصيرية" ، ومن أهم القرارات التي خرجت بها قمة بنغازي نذكر ما يأتي:

– اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية عدواً مجابهاً للحق العربي مع الأخذ بعين الاعتبار التحالف الامريكي الصهيوني.

– توجيه الدعوة إلى البلدان العربية لقطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإعلان الحرب ضد التواجد الأمريكي في المنطقة مهما كان نوعه وشكله.

– إن أحسن وسيلة لمجابهة التحالف الأمريكي الصهيوني هو استخدام سلاح البترول، وإعادة التوازنات في المنطقة عن طريق تعزيز العلاقات العربية السوفياتية.

– يدعو المؤتمر البلدان العربية إلى تعزيز التضامن مع لبنان ودعمه لتحقيق وحدته واستقلاله، كما دعا إلى دعم الثورة الفلسطينية بجميع الإمكانيات العربية المادية والبشرية، هذا فضلاً عن ضرورة مساندة الشعب المصري الشقيق ضد نظامه المنحرف من أجل إبطال مفعول اتفاقية كامب ديفيد.

إن هذه القرارات الصادرة عن جبهة الصمود والتصدي في قمة بنغازي تعتبر في مستوى التحالف الصهيوني الأمريكي الذي ما انفك يتزايد يوماً بعد يوم في المنطقة، ويبقى الأهم من هذا كله هو أن تأخذ هذه القرارات طريقها نحو التطبيق الفعلي والفعال.

وبالرغم من معارضة ورفض الجزائر وبعض الدول العربية الدخول في محادثات التسوية المصرية الإسرائيلية، إلا أن السادات قرر المضي قدماً في مشروعه السلمي واغتيال القضية الفلسطينية وذلك بإرساله سراً عدداً من الأشخاص المصريين عن طريق إسرائيل إلى فلسطين المحتلة وقطاع غزة لإقناع بعض المسؤولين الفلسطينيين وإرغامهم على قبول مشروعه السلمي مع إسرائيل، ومن ثم فتح جبهة جديدة ضد القضية الفلسطينية بإدخالها في دوامة الصراع العربي والأطماع الصهيونية .

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول العربية الرافضة لاتفاقية السلام تتحرك للم الشمل وإجهاض المخططات الإسرائيلية، كانت هذه الأخيرة بحكم ضمانها للدعم الأمريكي من جهة، وتفوقها عسكرياً

من جهة أخرى، تسعى لتمديد مجالها الأمني على حساب لبنان ومرتفعات الجولان، وكذا بنائها العديد من المستوطنات في غزة والقدس، وفي خضم هذه الظروف اجتاحت إسرائيل لبنان، وقد تسبب هذا الاجتياح السافر في تطويق المخيمات الفلسطينية واعتقال أكثر من 8000 فلسطيني ولبناني ، هذا على غرار المجازر الرهيبة التي ارتكبتها في مخيمات صبرا وشتيلا خلال صيف 1982.

هذه المجزرة أجبرت الآلاف من الفلسطينيين على اللجوء إلى دول عربية وعلى رأسها الجزائر التي احتضنت هؤلاء المهجرين واستقبلت ما يربو عن ستمائة مقاتل وأكثر من ألفين من اللاجئين المساجين الذين أطلق سراحهم فيما بعد .

وعلى غرار مرحلة السبعينات في الجزائر التي تميزت بالاهتمام بالقضية الفلسطينية، فإن مرحلة الثمانينات التي تلتها كانت بالغة الأهمية بالنسبة لهذه القضية القومية المحورية التي شهدت أزمات خطيرة كانت لها عواقب وخيمة مازالت آثارها قائمة إلى وقتنا الحالي.

ونظراً لأهمية هذه القضية فإنها ما فتئت تشغل بال الهيئات السياسية لبلادنا انشغالاً كبيراً، كما أن هذه القضية الصرفة تعبر عن مشاعر الجزائيين حكومة وشعباً حيال كل ما له علاقة بمسائل تصفية الاستعمار والنضال التحرري عبر مختلف العالم . وأن اهتمام الجزائر بهذه القضية لم ولن يكن يوماً ما محل مساومة، بل اعتبر ولا يزال واجباً مقدساً لا يستند إلى أي قيد أو شرط بل كان هذا الواجب مطلوباً من الجزائر لا مفروضاً عليها.

إن جبهة الصمود والتحدي التي تعتبر الجزائر طرفاً فيها وعضواً أساسياً وفاعلاً في جميع قممها تشكلت عقب زيارة السادات المشؤومة للقدس خلال شهر نوفمبر 1977 لمواجهة المخططات الامبريالية (الولايات المتحدة الامريكية، إسرائيل)، ونظراً للنتائج الكارثية المترتبة عن هذه الزيارة التي تعتبر الضربة القاضية للقضايا العربية عموماً والفلسطينية على وجه الخصوص عقدت أول قمة لجبهة الصمود بالعاصمة الليبية في الفترة الممتدة من 2 إلى 5 ديسمبر 1977 لدراسة الوضع الراهن، وخلال هذه القمة تقرر إحداث القطيعة النهائية مع العلاقات الدبلوماسية المصرية ونقل مقر الجامعة العربية بالقاهرة إلى عاصمة عربية أخرى.

أما القمة الثانية لجبهة الصمود التي تشرفت الجزائر باحتضانها يومي 2 و3 فبراير 1978 فقد أكدت على أمرين اثنين هما :

– عزمها على إحباط جميع المخططات والمناورات الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية.

– التأكيد على أن "منظمة التحرير الفلسطينية" هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عقدت القمة الثالثة للجبهة في دمشق خلال الفترة الممتدة من 20 إلى 23 سبتمبر 1978 حيث أدانت هذه القمة الاتفاقية بشدة بسبب تعنتها وتجاهلها للحقوق المشروعة للعرب والفلسطينيين، كما أكدت القمة الرابعة بطرابلس يومي 14 و15 أبريل 1980 عزمها على مجابهتها ومقاومتها للسياسة الصهيونية والأمريكية، وفي بيان نهائي صادر عن القمة الخامسة للجبهة المنعقدة ببنغازي من16 إلى 18 سبتمبر 1981 طالب أعضاء الجبهة البلدان العربية باستغلالهم واستخدامهم لجميع الطاقات العربية كالبترول والأموال العربية المودعة لدى البنوك الخارجية ضد التحالف الأمريكي الصهيوني .